

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

حرمان الهيئة المغربية لحقوق الإنسان من وصل إيداع الملف القانوني

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

بعد التحية والاحترام
طبقا للقانون الداخلي لمجلس النواب نحيل عليكم هذا السؤال لتوجيهه إلى السيد وزير الداخلية.
السيد الوزير:
سبق للهيئة المغربية لحقوق لإنسان أن نظمت مؤتمرها الوطني الثاني أيام 15 - 16 - 17
نونبر 2019، وقد قامت بإيداع ملفها القانوني لدى ولاية الرباط طبقا لمقتضيات القانون المنظم
للجمعيات، لكنها لحد الآن لم تتوصل بوصل الإيداع.
السيد الوزير، إن عدم تسليم وصل الإيداع هو خرق للقانون المنظم للجمعيات ويعتبر ضرب
لحق التنظيم المكفول دستوريا، وقد ترتب عن هذا التضييق، عرقلة تنفيذ وزارة الدولة المكلفة
بحقوق الإنسان لاتفاقية شراكة وقعتها مع الهيئة، وعدم تمكنها من القيام بأنشطتها.
وقد بادرت الهيئة المذكورة لتوجيه رسائل في الموضوع دون أن تتدخل وزارتك لحل المشكل.
لما سلف المطلوب التدخل لتمكين الهيئة المغربية لحقوق الإنسان من حقها في الحصول على
وصل إيداع الملف القانوني.
فما هي الإجراءات التي ستقومون بها لتحقيق ذلك؟
وفي الختام تقبلوا فائق التقدير والاحترام
الإمضاء: النائبة البرلمانية: نبيلة منيب

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نبيلة منيب